الظرف ولا مظهر له فال والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما زعمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها الا لبيان
عليه ولا ضرورة تلجي اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه ابن مالك فيقول التقدير ضربي زيدا
حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها وهو الياء
او زيدا المصدر نحو قولك ضربي زيدا لخز وحاصل العامل
في الحال الكون عاما كما حذف في نحو زيد عندك لمشابهته
حال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل وقول الكوفية ما تما اي بان الحال من تتمة
المبتداء وذلك لانهم جعلوها حالا من معمول المبتداء الذي
هو الياء او زيدا من قولنا ضربي زيدا قائما و ان الخبر مقدر بعدها
اي بعد الحال فالتقدير ضربي زيدا في حال القيام حاصل باطل
خبر المبتداء الذي هو قول الكوفية لتفويت تقييد الضرب
بها اي الحال العموم للمقيد المقصود من قصره اي قصر الضرب
على القيام وتقدير هذا الكلام لان معنى المثال عند الجميع ما ضربت
او ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
الا من تقدير جمهور البصريين والاخفش وذلك ان المصدر

المبتداء اي اضيف فيعم وقد فرضنا انه غير مقيد بما يخصصه بل
لحال القيام في الخبر كما سبق فالمعنى اذن كل ضرب مني واقع على
زيد حاصل في حال القيام ولا خفاء في مطابقة هذا المعنى للمعنى
المتفق عليه واما تقدير الكوفيين فالمصدر مقيد عندهم بال
حال المخصصة له فيكون المعنى اذن ضربي زيدا المخصوص
بحال القيام حاصل وذا لا يفيد قصر الضرب على القيام اذ لا يلزم
من حصول الضرب المقيد بالقيام انتفاء ضرب يحصل في حال
القعود مثلا في وقت آخر ففات معنى القصر المطلوب فثبت
ان مذهبهم باطل لذلك وللزوم الحذف من غير نائب عنه اي
عن الخبر يقوم في مقامه وذلك خلاف ما علم باستقراء ولا
لتسبب فيه ان الحال على تقديرهم من تتمة المبتداء كما مر فلم
يقع في موضع الخبر ففات شرط وجوب الحذف فالحاصل ان
مذهبهم باطل معنى ولفظا وكذا القول بان الضرب في موضع
فعله فتقدير ضربي زيدا قائما ضربت زيدا فيكون من قبيل
المبتداء الذي لا خبر له لكونه في معنى الفعل كما قائم
الزيدان على ما ذهب اليه ابن درستويه وابن بابشاذ
باطل ايضا لعدم استقلاله بالفاعل الذي هو لازم